

عرض تارخي لعلم الاجتماع الريفي "أما فيما يخص دراسات الأسرة الريفية في فترة التسعينيات فقد تناول بعضها موضوعات تقليدية حول الأسرة كدراسة إنشاد محمود عمران (١٩٩٤) ، حول "التغير الاجتماعي في السبعينيات وأثره على الأسرة القروية المصرية، ودراسة إلهام عفيفي (١٩٩٦) ، عن تركيب الأسرة في الريف المصري والتي عرضت فيها لقضية تركيب الأسرة في الريف المصري وهل الأسرة ممتدة أم نووية، كذلك دراسة سامية الساعاتي (١٩٩٨)، حول الأسرة الممتدة والتغير الاجتماعي. وقد أولى البعض الآخر من دراسات الأسرة أهمية للدور الإنتاجي للأسرة الريفية كدراسة محمود حامد شفيق (١٩٩٩) عن الدور الإنتاجي للأسرة الريفية في مصر، ودراسة محمد حافظ (١٩٩٦) عن الدور الإنتاجي للأسرة الريفية في مصر دراسة لمجموعة من الأسر المنتجة في الريف الديمياطي. وإلى جانب هذه الدراسات التقليدية حول الأسرة الريفية كانت هناك بعض القضايا الجديدة التي طرحت في مجال دراسة الأسرة الريفية كموضوع قيمة العمل المنتج كمؤشر للانتماء ، وهذا ما قدمته علياء رافع (١٩٩٠) في دراستها بعنوان دراسة تحليلية لقيمة العمل المنتج كمؤشر للانتماء في قرية دنوشر بالمرحلة الكبرى، كذلك دراسة نادية أحمد (١٩٩٤) ، وقد استخدم معظمها المنهج الأنثروبولوجي الذي استطاع الكشف عن هذه الموضوعات بدقة وعمق في المجتمع الريفي يلاحظ أن موضوع الأسرة الريفية من أكثر المجالات التي لم يظهر فيها تطوراً واضحاً، ولم تستطع تقديم رؤية جديدة للموضوعات التي تناولتها، تلك الثقافة التي تخلقت في رحم الهجرة ثم ازدهرت ونضجت في عصر العولمة والشركات متعددة الجنسيات، بل الفصل الثاني . عرض تاريجي CamScanner وعلى عاداتها، مالم تفصح عنه دراسة واحدة في هذه الفترة. الممسوحة ضوئياً به لعلم الاجتماع الريفي الاجتماعية والسياسية معروفة، نظراً لأنشغالهم بإشباع حاجتهم الأساسية. وبالرجوع إلى الدراسات التي تناولت البناء الطبقي في المجتمع الريفي نجد دراسة محمد على سلام (٢٠٠٠) عن البناء الطبقي في الريف المصري بين التاريخ وعلم الاجتماع ودراسة الخولي سالم (٢٠٠٠) ، عن التدرج الطبقي الاجتماعي وعلاقته ببعض صور السلوك لدى الريفيين، كذلك وأشار عبد السلام نوير (١٩٩٦) إلى الحراك الاجتماعي في الريف المصري. وقد حاولت معظم هذه الدراسات الربط بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري، وتأثيرها على البناء الطبقي في الريف. بشكل عام جاءت دراسات الملكية والبناء الطبقي في هذه الفترة، لتسلط الضوء على انتشار الفقر في المجتمع الريفي وعلاقة ذلك بسياسات التحرر الاقتصادي، تلك التي رفعت فيها الدولة يدها عن دعم مستلزمات الإنتاج بالنسبة للفلاحين، وتم إطلاق يد القطاع الخاص في هذا الشأن مما عمل على ارتفاع الأسعار بشكل كبير وشكل عبئاً اقتصادياً كبيراً على الفلاحين . جاء موضوع بناء القوة والمشاركة السياسية في المرتبة الرابعة من حيث الترتيب في هذه الفترة، حيث بلغ عدد الدراسات التي تناولت الموضوع ١٢ دراسة بنسبة ١٠.٩% من جملة الدراسات. حيث زاد الاهتمام في هذه الفترة بموضوعات المشاركة السياسية والوعي السياسي للفلاحين، في حين قل الاهتمام ببناء القوة في المجتمع الريفي وفيما يخص دراسات المشاركة السياسية، موضوعاً حول المشاركة السياسية للفلاحين دراسة ميدانية في قريتين مصريتين ، حاول فيه رصد وتحليل واقع المشاركة السياسية للفلاحين المصريين، كما أن هناك علاقة إيجابية بين التعليم وحجم الحياة وكذلك بين ارتفاع مستوى المعيشة والسفر للخارج والمشاركة السياسية. كذلك قدم جمال صالح (١٩٩٦) ، دراسة حول المشاركة السياسية لفقراء الريف وتوصل إلى أن الفقراء أقل مشاركة في الحياة السياسية ، كما تسود بينهم روح الفردية والانغلاق على التراث، مظاهر الاغتراب. وفي نفس الموضوع قدمت سماح صالح ٣٣ متولى (١٩٩٦) الفصل الثاني . عرض CamScanner دراسة حول منخفضو الدخل من الفلاحين والمشاركة السياسية. الممسوحة ضوئياً به تاريجي لعلم الاجتماع الريفي الريف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، فضلاً عن البحث عن دوافع الهجرة. فقد خلصت دراسة أحمد شوقي خلاف (١٩٧٨) عن تيارات الهجرة بين ريف وحضر محافظات مصر إلى أن الهجرة أدت إلى تخلخل قوة العمل في بعض المناطق الريفية وتكدستها في المناطق الحضرية، مما نتج عنه مشاكل اجتماعية وسكانية خطيرة. أما دراسة مرزوق عبد الرحيم (١٩٧٠) حول الهجرة الريفية الحضرية أنماطها ودوافعها والتي وجد أن من دوافعها البحث عن العمل، والبحث عن العلم، تعليق عام على دراسات علم الاجتماع الريفي في مرحلة السبعينيات شهدت فترة السبعينيات اهتماماً بمجال التنمية الريفية ، ومجال العلم نفسه ، فضلاً عن الاهتمام بمجال الأسرة الريفية . وقد جاء ذلك منسجماً إلى حد بعيد مع الظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها المجتمع المصري في هذه الفترة. كانت مصر في هذه الفترة تعاني معاناة كبيرة على الصعيد السياسي والاقتصادي الاجتماعي ، نتيجة خروجها من نكسة ١٩٦٧ ، مما أفقدها توازنها اقتصادياً، واجتماعياً، فقد وضعت الدولة كل أمكاناتها للإعداد للحرب وتجهيز الجيش